

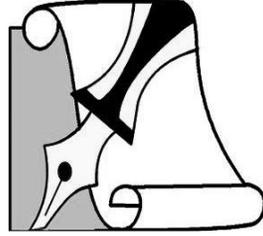


مركز باهث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية فى لبنان

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com



**مركز الدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية**

تقدير نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في لبنان

أهداف المركز الرئيسية:

- 1 . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- 2 . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- 3 . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- 4 . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

لا يزال موضوع ترسيم الحدود البحرية يشكل أهمية كبيرة للبنان وهي مسألة ما زالت في بداياتها لناحية خوض معركة وطنية وديبلوماسية مريرة تتعلق بتحرير حق لبنان في مياهه كما حرر الغالبية الساحقة من بره.

وقد استؤنفت مفاوضات ترسيم الحدود البحرية غير المباشرة في جولتها الخامسة بين لبنان والعدو الإسرائيلي برعاية الأمم المتحدة، وبوساطة أميركية كما بدأت.

والواقع أنه في ظل القرار الأميركي والإسرائيلي للعودة إلى مفاوضات الناقورة لترسيم الحدود البحرية بين لبنان والاراضي الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل، يطرح السؤال عما تغير خلال فترة الأشهر الستة التي توقفت خلالها المفاوضات، متبوعا بسؤال آخر يتضمن الاستفسار عن الأسس التي سيعود الأطراف إلى المفاوضات بناء عليها، وكيفية التأسيس للمفاوضات المقبلة.

وفي عودة إلى الذاكرة يجب القول أن المفاوضات توقفت في تاريخ 2020/11/11 بقرار أميركي مبني على طلب إسرائيلي جاء تعبيراً عن رفض حكومة العدو البحث والكلام بالطرح اللبناني لخط الحدود والمتمثل بالخط 29. وقد رفض العدو البحث والنقاش أو حتى طرح لبنان خطه هذا على طاولة المفاوضات، وفي المقابل تمسك لبنان بهذا الخط، لأنه توصل إليه قبل الذهاب إلى التفاوض عبر عملية قانونية تقنية علمية تحدد قواعدها المراجع والمبادئ العالمية المعمول بها في هذا النطاق دولياً، والتي تؤدي إلى النتيجة ذاتها بصرف النظر عن هوية الباحث والمنقب أو المفتش عنها.

لكن فترة التوقف عن التفاوض شهدت على الصعيد اللبناني والإسرائيلي أموراً لا بد من التوقف عندها، أهمها عدم قدرة لبنان الرسمي على تصحيح الخطأ في المرسوم 6433/2011 الذي يرسم بموجبه الحدود البحرية، حيث يعتمد موقعا للحد الجنوبي للمنطقة الاقتصادية اللبنانية الخاصة الخط 23، في حين أن الوفد اللبناني يطرح الخط 29، وبالإضافة إلى ذلك طرح لبنان في فترة التوقف الاستعانة بخبراء دوليين في الترسيم البحري وأوحى الأميركي تفهمه للطلب.

وبينما لا يزال لبنان لم يبعث بالرسالة المرجوة الرسمية حول التعديل إلى الأمم المتحدة، بات الوقت يسابقه على هذا الصعيد. أما على الصعيد الإسرائيلي فقد حفلت الفترة بطرح مناقض للطرح اللبناني للخط 29، وطرح حكومة العدو إعلاميا الخط 310 الذي يقطع مساحة 3200 كلم² شمالي الخط 1 ويجعل المساحة المتنازع عليها بينه وبين الخط 29 تصل إلى 5490 كلم، وللمفارقة هي أكثر من نصف مساحة لبنان.

وعلى الصعيد الأميركي شهدت الفترة الأخيرة تغييرا في الإدارة مع وصول الرئيس الديمقراطي جو بايدن بعد سلفه المتطرف الجمهوري دونالد ترامب، وممارسة ضغوط على لبنان وصلت إلى حد التهديد بوقف المفاوضات نهائيا، وترك المجال لإسرائيل بالتنقيب واستخراج النفط والغاز من كامل المناطق المتنازع خاصة من حقل كاريش الذي سيبدأ العمل فيه اعتبارا من شهر حزيران المقبل من دون الاهتمام بالحق أو الموقف اللبناني.

وفي نظرة شمولية لأحداث مرحلة التوقف يستشف المرء وللأسف، تفككا في الموقف اللبناني العام وتبادل اتهامات حول من يحمي ومن يفرط بالحقوق اللبنانية، كما حول من يخشى التهديد الأميركي والعقوبات الأميركية فضلا عن التهويل بإدارة الظهر لحقوق لبنان بالاستناد إلى القوة العسكرية الإسرائيلية والدعم الأميركي لها، بينما نجد على الطرف المقابل تعنتا وتماسكا في المواقف رغم أنها غير مبنية على قواعد القانون والاتفاقيات الدولية، ويتظاهر أصحابها بأنهم يستندون إلى القوة العسكرية التي يملكون ولا يعبأون بقوة القانون أو القوة العسكرية الكامنة التي ينبغي أن يتمسك لبنان بها.

في ظل هذا المشهد يكاد المتابع يظن أن إسرائيل قبلت العودة إلى المفاوضات بعد أن ضمنت نتائج الضغط الذي مورس على لبنان وبأنها ستطرح المقايضة بين خطها غير المبني على أساس مطلقا والذي أسمته الخط الأحمر الخط 310، وبين الخط اللبناني المسمى الخط 29 الذي رسم عملا بالأحكام والقواعد المنصوص عليها في قانون البحار وانطلاقا من اتفاق الهدنة في العام 1949 الذي يؤكد على اتفاقية بوليه نيوكمب للعام 1923 التي ترسم الحدود البرية للبنان مع فلسطين المحتلة.

ثمة من يعتبر أن الموقف اللبناني قبل توقف المفاوضات كان أشد قوة مما هو عليه اليوم، حيث كانت الإدارة الأميركية تراقب وحدة في الموقف الرسمي اللبناني خلف الوفد المفاوض، وتسليما من قبل السياسيين كافة بحقوق لبنان التي يطالب بها هذا الوفد وثقة بأداء الوفد وصلابته من دون أن يكون هناك بعد انطلاق المفاوضات صوت يطالب بتعديله وإعادة النظر بطبيعة المفاوضات أو وجود أي صوت يبتغي نقل المفاوضات من المسار العسكري التقني إلى المصاف السياسي الدبلوماسي. وكان هناك مسعى حثيث لتوحيد الموقف الرسمي وتعديل المرسوم 6433/2011 وإبدال الخط 23 بالخط 29 ليكون للبنان خط رسمي واحد يتم التفاوض عليه هو الخط 29.

أما اليوم فكثير من عناصر المشهد تغيرت، ويذهب الوفد وفي خاصرته الامتناع عن تعديل المرسوم وتوحيد الخط ليكون خطأ واحدا هو الخط الرسمي، كما وفي ظهره الدعوة إلى إعادة النظر بتشكيله وإعادة النظر بطبيعة المفاوضات، ومع هذا يواجه الموقف بصلابة وشجاعة وثقة بالنفس منطلقا من قاعدة وجوب الثبات على الحقوق والمبادئ مهما كانت الصعوبات والمخاطر.

وعلى هذا الأساس عاد الوفد اللبناني إلى التفاوض غير المباشر في الناقورة وسط الظن الإسرائيلي والأميركي الذاهب بعيدا إلى القول بأن ستة أشهر أدت إلى تفكيك الموقف اللبناني وترويض لبنان وجعلته يتنازل عن خط 29 والعودة إلى مساحة الـ 860 كلم² ، وأن يكون البحث محصورا فيها وسيكون للحكومة الإسرائيلية منها كما وعدا هوف مساحة تتراوح بين 300 و400 كلم²، وبذلك فإن الوفد اللبناني لن يكون كما تريد إسرائيل وهو سيعود إلى طاولة التفاوض بعيدا على أسس وقواعد هامة.

ويريد لبنان أن يبقى التفاوض في الإطار العسكري التقني غير المباشر ومحصورا بترسيم الحدود البحرية الذي تتولاه عادة في كل العالم لجنة عسكرية للترسيم. وبرغم خروج مواقف تدعو إلى تسييس الوفد ومن بينها التي أعلن عنها رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل وغيره، فالموقف الرسمي يعبر عنه رئيس الجمهورية وهو موقف واضح في هذا الشأن منذ اليوم الذي شكل فيه التفاوض.

كما على لبنان التمسك بمرجعيات الترسيم وهي ما ينص عليه القانون الدولي العام، وفي الحال اللبنانية هي اتفاقية بوليه نيوكمب واتفاقية الهدنة واتفاقية قانون البحار العام 1982. والتمسك بحق لبنان في طرح ما يراه حقا له ورفضه حصر النقاش بمساحة الـ 860 كلم²، وانفتاحه على مناقشة أي طرح يرد من الطرف المعادي أو الوسيط شرط أن يكون النقاش قائما على أسس المرجعيات القانونية المتقدمة الذكر.

ويمكن للبنان الانفتاح على الاستعانة بخبراء دوليين في الترسيم البحري، ويعملون بالاستناد إلى المرجعيات الثلاث المذكورة ويقدمون مشورة وآراء قانونية وتقنية من دون أن يرتقي دورهم إلى مصاف التحكيم وإصدار الأحكام القضائية، فالتحكيم أو المحاكمة التي يكون العدو الإسرائيلي طرفا فيها تنطوي على مخاطر ليس لبنان مضطرا لاقتحامها، فهو ليس بوارد الاعتراف بإسرائيل أو التطبيع معها، أو الثقة بالتزامها تنفيذ هذه القرارات الدولية وقرارات المحكمين والقرارات القضائية عندما تكون في غير مصلحتها. وفي هذه النقطة أيضا كان هناك من خرج ليدعو إلى هيئة تحكيمية مقبولة من الطرفين اللبناني والإسرائيلي، لكنها دعوات عادت وخفتت. ومن المفيد جدا أن يشعر الوفد بثقة وبقوة لبنان، سواء القوة القانونية أو القوة الميدانية، وهنا نعني المقاومة في الأساس ومعها الجيش اللبناني.

في كل الأحوال وبعد يوم واحد من المفاوضات، أكد لبنان حقه في كامل ثروته البحرية. ووصل الوفد الأميركي برئاسة المبعوث جون دوروشيه بموكب سيارات برا من بيروت والوفد العسكري اللبناني برئاسة العميد بسام ياسين بمروحيتين.

وتمسك الوفد العسكري اللبناني خلال الجلسة كما هو مأمول ومنتظر بالخط 29، لكنه أبدى انفتاحه على النقاش في إطاره القانوني والعلمي وليس في الإطار السياسي. ويقول متابعون للمفاوضات إن الجلسة كانت لتنشيط الذاكرة وضبط المسارات قبل جلسة أخرى كانت مقررة ومن ثم تأجلت تحدث عنها بوصفها الحاسمة على صعيد تحديد الاتجاهات ونتائج المفاوضات، كما أنها كانت ستغوص بالتفاصيل التقنية والقانونية والعلمية، وبالتالي كان من المنتظر إما أن تكون النتائج إيجابية وتحرز

تقدما في المفاوضات باتجاه الحل، وإما تكون نسخة عن الجولات السابقة. ويخشى البعض تجميد المفاوضات طويلا وتشريع الباب أمام سيناريوات أخرى، ومنها بدء إسرائيل عملية التنقيب في حقل كاريش (يعرف بحقل قانا اللبناني/ رقم 9) ما سيؤدي إلى توتر عسكري على الحدود، علما ان الامر صعب كون لا جهة دولية تنقب في أماكن متنازع عليها.

والواقع أن حكومة إسرائيل كانت تراهن خلال الأشهر الماضية على أن تزيد الأزمات المالية والاقتصادية والنقدية والاجتماعية الضغط على الدولة اللبنانية، وتحديدا على رئيس الجمهورية وحزب الله ما يدفعهما لإبداء مرونة تجاه الحدود اللبنانية مع فلسطين المحتلة. لكن ما حصل ان لبنان صمد في وجه جولات الضغط والابتزاز والتهديد بالعقوبات وبالانهيار الكبير ورفض التراجع عن الخط 29 رغم الخلاف الداخلي حول مرسوم التعديل.

ويلاحظ البعض أن إسرائيل كانت ترفض في الجولات السابقة مجرد البحث بالخط 29، وطلبت وقف المفاوضات بعد إصرار الوفد اللبناني على هذا الخط، لكنها استأنفت المفاوضات في جولتها الخامسة ولم تطلب تجميدها رغم إصرار الوفد العسكري اللبناني على الخط 29 ما يسجل تراجعاً إسرائيلياً في هذا المضمار.

ويرى خبراء عسكريون واستراتيجيون ان حكومة اسرائيل مجبرة على وقف التنقيب في المنطقة المتنازع عليها، أو أن تواجه اختبار القوة الدبلوماسية والميدانية اللبنانية. ويوضحون أن تمسك لبنان بالخط 29 مع استئناف المفاوضات يجبر اسرائيل على وقف التنقيب في مساحة كبيرة تشمل حقل كاريش.

وفي مقابل الدعوات التي تصدر من أطراف عدة مطالبة رئيس الجمهورية بتوقيع مرسوم تعديل الحدود، يبدو ان سبب إحجام رئيس الجمهورية عن توقيع المرسوم، رغم أنه يضعه على الطاولة كأحد الخيارات لردع العدو الإسرائيلي عن بدء التنقيب في المنطقة المتنازع عليها، عائد إلى أن توقيع وزير الدفاع والأشغال العامة والنقل كان مشروطا بتوقيع مجلس الوزراء مجتمعا، فيما يرفض رئيس حكومة

تصريف الأعمال حسان دياب عقد جلسة لمجلس الوزراء لاعتبارها غير دستورية في ظل حكومة تصريف الأعمال. كما أن الرئيس عون اطلع على موقف الرئيس الحريري الذي أعلن أنه لو كان مكان دياب لما وقع المرسوم، وبالتالي لو وقع عون المرسوم بموافقة استثنائية على أن يتم عرضه على مجلس الوزراء المقبل على سبيل التسوية، فقد يعرض المرسوم لخطر الإبطال في مجلس الوزراء برئاسة الحريري، لا سيما إذا امتك النصف زائدا واحدا في مجلس الوزراء. وحينها يتحمل رئيس الجمهورية مسؤولية دستورية ويضطر لسحبه، وبالتالي يكون الواقع كارثيا على الوفد اللبناني المفاوض. لذلك فضل عون عدم التوقيع وإبقاء المرسوم على طاولته لتقدير القرار المناسب.

على أن الجلسة التي عقدت برعاية الأمم المتحدة ووساطة الولايات المتحدة، تعد محطة أساسية في مسار هذا الملف الذي أعادت إحياءه زيارة مساعد وزير الخارجية ديفيد هيل الأخيرة لبيروت، وخاصة أن الأخير عبر عن ارتياح كبير بعد لقائه رئيس الجمهورية.

ثم اتخذ قرار تجميد المفاوضات بعد جولة رد الاعتبار للمسار وهي خطوة أميركية طبيعية، ما وضع معادلة تأجيل الترسيم مقابل تأجيل المرسوم الذي توقف عند بوابة قصر بعبدا، ويبدو أن التحريك الذي نتج عن تلويح رئيس الجمهورية بالتوقيع لا يزال فاعلا لمنع زهاب حكومة العدو نحو بدء الاستثمار في حقل كاريش. وذلك في انتظار إعادة ترتيب الأوراق أميركيا، وهو ما لا يمكن توقعه قبل تبلور المشهد الإقليمي الجديد، سواء على مسار الاتفاق النووي مع إيران، أو العلاقات السعودية الإيرانية والسعودية السورية، وانعكاسها جميعا على الوضع اللبناني ومسار حكومته الجديدة من جهة، ومستقبل مسارات أنابيب الغاز في المتوسط العالقة بين واشنطن وموسكو، ومستقبل العلاقات الروسية الأميركية التي تنتظر قمة الرئيسين الروسي فلاديمير بوتين والأميركي جو بايدن.

وترى وجهة النظر هذه أن التحريك قد يتم مجددا لإبقاء الأمور على حالها حتى الصيف، حيث يمكن أن تكون الصورة قد تبلورت بما يتيح توقع امتلاك الجانب الأميركي مشروعا للوساطة قابل للتداول كبديل عن خط هوف.

وفي عودة إلى الجلسة فقد كان التأجيل ناتجا عن اعتراض الوفد الإسرائيلي والوسيط الأميركي على إصرار الوفد العسكري اللبناني المفاوض على بدء المفاوضات من خط 29 الذي وسع المنطقة المتنازع عليها ما دفع بالوسيط الأميركي إلى تأجيل الجلسة الثانية لمزيد من المشاورات السياسية. وفي هذا السياق قال متابعون رسميون للمفاوضات إنها تأجلت حتى إشعار آخر، لأن الوفد اللبناني رفض الطرح الأميركي والإسرائيلي بتركيز النقاش حول خط هوف أي ضمن النقطة 1 والنقطة 23، وإن المفاوضات كان يجب ان تستأنف بلا شروط مسبقة وليس بفرض حصر النقاش بخطوط حدودية محددة سلفا، والا فلا تعود هذه مفاوضات بل إملاءات.

في هذه الأثناء يخشى كثيرون أن لا يجاري لبنان الوقت في بعث المرسوم المعدل الى الامم المتحدة خاصة وان العدو سيبدأ التنقيب في حزيران المقبل. ويعتبر بعض الخبراء الدستوريين وهم من المستقلين، أن عدم تعديل المرسوم 6433 مشبوه ومريب ويخفي في طياته أمورا أخرى.. وينظر هؤلاء بسلبية الى ان المرسوم المتعلق بتحديد حدود المنطقة الاقتصادية اللبنانية الخالصة لا يزال عالقا من دون سبب وجيه بين رئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس الوزراء، بعدما امتنع رئيس الجمهورية عن التوقيع عليه الشهر الماضي متسلحا برأي هيئة التشريع والاستشارات بضرورة أن يتخذ مجلس الوزراء القرار مجتمعا.

وتقدمت مؤخرا مجموعة من المحامين باستدعاء رسمي إلى رئيس حكومة تصريف الأعمال حسان دياب تضمن التنبيه لوجوب تحمله المسؤولية الوطنية من أجل إعلام الدوائر المختصة في الأمم المتحدة بأن نقطة الحدود البحرية الجنوبية للبنان محددة بالنقطة 29، وذلك إستنادا لأحكام المادتين 3 و 4 من المرسوم 2011/6433 التي تخوله القيام بذلك دونما حاجة إلى تعديل المرسوم.

ويقول هؤلاء إن لبنان أمام لحظة مصيرية في ما يخص حدوده البحرية، وخصوصا في ما يتعلق بترسيمها لكي يستطيع لبنان معرفة المناطق التي سيستفيد من ثرواتها.

وفي ما يتعلق بالمرسوم 6433 كان هناك مهلة تنتهي في أواخر شهر نيسان الماضي لإرسال المرسوم المعدل، ولكن باستطاعة لبنان التمديد طالما لم تحسم الأمور لدى الأمم المتحدة، ولا يزال يملك بعض الوقت لتحصيل حقوق الدولة اللبنانية إذا قام بتأدية واجباته الدستورية والقانونية.

ويعتبر هؤلاء أن هناك ترددا يصل إلى حد التخاذل، حسب وجهة النظر هذه، على ما يبدو من رئيس الجمهورية من ناحية القيام بدورة تعديل المرسوم 6433/2011، بحجة أن القرار يجب أن يصدر عن مجلس الوزراء مجتمعا، وفي الوقت عينه يرفض مجلس الوزراء اتخاذ القرار متذعرا بضرورة أن يقوم الرئيس ميشال عون بالتعديل أولا.

ويشيرون إلى أن المادة الثالثة من المرسوم 6433 تعطي الحق للدولة اللبنانية في حال تغيير الإحداثيات كما يحصل اليوم من ناحية الانتقال من الخط 23 إلى 29 والذي يكسب لبنان مساحة 1430 كلم مربعا، بتبليغ الأمم المتحدة بتعديل الاحداثيات نظرا لظروف مستجدة، بالإضافة إلى المادة 4 من المرسوم التي تعطي الصلاحية لرئيس مجلس الوزراء أو من ينتدبه بتبليغ الأمم المتحدة عن التعديل بشكل مباشر دون الرجوع لأحد.

ويرى أصحاب وجهة النظر هذه أن رئيس الجمهورية لم يقدّم بواجباته لناحية تعديل المرسوم، ولا رئيس الحكومة قام بواجباته من ناحية تبليغ الأمم المتحدة باستبدال النقطة 23 ب 29 وهي صلاحية مستمدة من المرسوم 6433، فيما الوقت يداهم اللبنانيين من ناحية المهل القانونية.

وتقدم محامون بكتاب سجل تحت الرقم 2/990، طلبوا فيها من دياب القيام بدوره الدستوري والقانوني عبر إرسال التعديل للأمم المتحدة لتحسين حقوق لبنان البحرية المهدورة.

وتعتبر وجهة النظر هذه التي تجمع حولها رأيا واسعا من الخبراء المستقلين في القانون، انه من المعيب أن يدعي لبنان تحصيل حقوق الدولة اللبنانية في حين يقوم بهدرا بطريقة تخفي في طياتها أمورا أخرى، وهذا الهدر يعد بمثابة خيانة عظمى لحقوق الدولة اللبنانية.

في كل الأحوال سيستمر الجدل في الأيام المقبلة حول النية وراء عدم توقيع رئيس الجمهورية لمرسوم التعديل، ويعتبر مراقبون أن هذه الخطوة تندرج في إطار إفساح عون المجال لواشنطن كي تعيد إطلاق المفاوضات وهي رسالة ايجابية تجاه الادارة الاميركية ومن ورائه رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل خصوصا.

وفي محاولة لاستشراف المرحلة المقبلة يرى البعض أن الإدارة الأميركية الجديدة، التي تخوض حملة مفاوضات دبلوماسية تتناول الأمن الإقليمي والشراكة الإستراتيجية في المنطقة، بدءا من محادثات فيينا المتصلة بالملف النووي الإيراني مرورا بملفات أفغانستان واليمن وغيرها، وجدت الوقت ملائما لتحريك موضوع المفاوضات الحدودية البحرية بين لبنان وإسرائيل. وتنفيذا لذلك عقد الجانبان تلك الجولة الجديدة من التفاوض. لذا فإن السبب الأساسي الذي دفع إدارة الرئيس جو بايدن لإطلاق المفاوضات مجددا هو مقاربتها كل الملفات بشكل جديد بعيدا عن الموروث الدبلوماسي للإدارة الجمهورية السابقة.

وتعتبر وجهة النظر المتابعة للمفاوضات أن عاملين رئيسيين ساهما في عودة المفاوضات، يتمثل الأول في محاولة الإدارة الأميركية الجديدة تسوية عدد من ملفات المنطقة قبل التوصل إلى اتفاق مع إيران حول الملف النووي. وتشجع واشنطن، حسب هذا الرأي، أكثر من طرف على حسم العديد من القضايا العالقة ومنها موضوع الترسيم البحري بين لبنان وإسرائيل.

أما العامل الآخر فهو يتعلق باستعجال حكومة إسرائيل البدء بحفر آبار النفط في البلوك رقم 9 الواقع قرب حدودها مع لبنان الذي أعطى إشارة إيجابية للولايات المتحدة بتأجيله توقيع المرسوم 6433، ذلك أن نجاح التفاوض يتطلب تنازلات مشتركة من الطرفين.

وإذا كان من المبكر التقدير بنتيجة هذه المفاوضات، فإن من مصلحة لبنان تماما التوصل إلى اتفاق وبدء عملية حفر آبار النفط، ذلك انها الطريق الوحيد لإنقاذ البلاد من أزماتها الكثيرة على المدى

الطويل وهو ما يعزز الرأي القائل بأن الحماسة الاميركية للسببين المذكورين اعلان سوف تستمر. لكن من غير الممكن التنبؤ منذ الآن بما سيؤول إليه المرسوم المعدل خاصة كونه سيخضع للحسابات السياسية المرتبطة بدورها بتشكيل الحكومة اللبنانية الذي يعاني بدوره من مصاعب كبيرة وكثيرة، ومن غير الممكن التعويل على تشكيل قريب ما سيزيد بدوره الصعوبات في وجه اللبنانيين الذين سيواجهون في الفترة المقبلة تعميقاً لأزماتهم المتنوعة.